جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: ملتقى العلاقات الاورومغاربية

السنة الثالثة علاقات دولية

الدرس الثالث: تطور العلاقات الاوربية المغربية.

أدت المفاوضات التي افتتحت بين المغرب والاتحاد الأوروبي في عام 1963 إلى إبرام اتفاقية تجارية في عام 1969. وسيتطور هذا التعاون إلى اتفاقية جديدة في عام 1976، تنص على أحكام التجارة والمشاركة المالية في شكل تبرعات لصالح المؤسسات الاجتماعية. ثم لاحقا سيتم توقيع أربعة بروتوكولات مالية بين عامي 1976 و1996 لمرافقة هذه الاتفاقية، مع استكمالها بقروض من بنك الاستثمار الأوروبي (EIB). خلال الفترة التي أعقبت البروتوكولات المالية، تضاعف الدعم المقدم للمغرب في إطار برنامج ميدا 1، 1996-1999 (MEDA 1/ 1996-1999) باعتبارها الأداة التشغيلية والمالية الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية، بثلاثة أضعاف مما يجعل من الممكن دعم التحول الاقتصادي للبلاد وتوازنها الاجتماعي والاقتصادي. اذ كان يهدف برنامج ميدا 2 MEDA II، وهو أداة لتنفيذ اتفاقية الشراكة، إلى خلق فرص العمل والنمو بالإضافة إلى مكافحة الفقر. تم زيادة الغلاف المالي المخصص

للمغرب بشكل كبير، حيث أنه خلال الفترة 1996–2006، استفادت المغرب من أكثر من 1.6 مليار يورو، أو ما يقرب من ربع إجمالي المغلف الممنوح لبلدان الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ؛ وبذلك يصبح المستفيد الأول من المساعدة. بين عامي 2005 و2008، تم تطوير العديد من ترتيبات التوأمة في العديد من المجالات.

وبمناسبة انعقاد مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 23 جويلية 2007، بدأ المغرب والاتحاد الأوروبي عملية تفكير بهدف تعزيز علاقاتهما الثنائية، والتي تحولت تدريجياً نحو تحديد إطار تعاقدي وتشغيلي لـ "الشراكة المميزة". في 13 أكتوبر 2008، تم منح المغرب وضعًا متقدمًا، وهو الأول من نوعه في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ، مما يمثل مرحلة جديدة في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. تم اعتماد خارطة طريق وتفضل ثلاثة محاور:

- تصميم إطار جديد للمشاورات السياسية للتقريب بين جداول الأعمال السياسية للطرفين ؛
- المشاركة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، من خلال زيادة سهولة التجارة، وإيلاء اهتمام خاص للتدفقات التقليدية (مثل التجارة الزراعية)، والقطاعات الجديدة (الخدمات، وما إلى ذلك)، والإدماج التدريجي للمغرب في البلدان الأوروبية من خلال شبكات الطاقة والنقل؛
- تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة الخاصة أو المدنية والكيانات الإقليمية على كلا الجانبين.

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التقريب التنظيمي واعتماد العديد من القواعد والمعايير المجتمعية في المغرب قد أدى إلى تحسن كبير في أداء المغرب في قطاع التصدير. بعد انخفاض نسبي عندما دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في عام 2000 – الأساس القانوني للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بروح عملية برشلونة – في عام 2006 تم تطوير الصادرات المغربية التي تجاوزت 65 مليار درهم مسجلاً زيادة بنسبة 10٪ مقارنة بالعام السابق. كما أن جاذبية المغرب للاستثمار الأجنبي المباشر آخذة في الازدياد. في عام 2006، جاء ما يقرب من 70٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب من دول الاتحاد الأوروبي الستة. ثم تبدأ مرحلة تحرير التجارة الزراعية وتجارة الخدمات وحق التأسيس.

استحوذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من 13٪ من التجارة الثنائية، وصادرات الاتحاد الأوروبي الزراعية إلى المغرب 5٪ من إجمالي الصادرات إلى المغرب. منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في عام 2000، استمرت التجارة الزراعية وأظهرت دينامية مستمرة. وشهد هذا الاتجاه نقلة كمية ونوعية بعد المفاوضات التي بدأت في عام 2006 على أساس خارطة الطريق الزراعية التي تم وضعها في أعقاب المؤتمر الأورومتوسطي لوزراء الخارجية، الذي تم تنظيمه في لوكسمبورغ في ماي 2005. كما تمثل الخدمات 39 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب و23٪ من ايرادات الحساب الجاري. وبموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، لم تكن هناك قائمة منفصلة لتحرير التجارة في الخدمات. ورأى الشريكان أنه ينبغي تكييف ذلك مع الوضع المحدد لكل قطاع فرعي، من أجل توفير التحولات اللازمة. زادت الحواجز غير الجمركية المطبقة لضمان حماية المستهلك وحماية البيئة في السوق الداخلية الأوروبية.

كما يود الاتحاد الأوروبي والمغرب التذكير في جميع الأوقات بأن علاقاتهما تقوم على أساس الالتزام المتبادل لتعزيز القيم المشتركة، واحترام سيادة القانون، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وعلاقات حسن الجوار، والاقتصاد، والسوق، والتنمية المستدامة. ويبدو أن هذا الهدف يحظى بتقدير الاتحاد الأوروبي. عندما تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في عام 2003، كان المغرب بالفعل شريكًا متميزًا للاتحاد الأوروبي في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية.

لقد ولدت هذه العلاقات الأوروبية المغربية الجديدة ثقافة ثنائية كاملة من التحليل والتقييم والتقدير، ولكن أيضًا المناقشات السياسية بين الفاعلين المؤسسيين والجمعيات الريادية، ولدت رابطة قوية توحد الشريكين.